تداعيات الوجود العسكري الامريكي في العراق على المستوى الامني

المدرس الدكتور
سرمد امين عبد الستار(*)

المقدمة:

ليس هناك ما يشغل الرأي العام في كل مكان.... في العراق وفي الولايات المتحدة الامريكية وربما في كل مكان من العالم مثل قضية الانغماس الأمريكي المكثف بحرب العراق وقدرة الولايات المتحدة الامريكية على انجاز النصر هناك بفعل عناصر مبتكرة لادارة الصراع مع الخصوم والتي تميز أداء أي قوة عظمى في العالم، أو الانسحاب منه تحت ضغط الظروف المختلفة التي يقف في المقدمة منها عجز القوة الامريكية وللسنة الخامسة على التوالي عن تقديم ضمانات حقيقية للشعب الامريكي قبل غيره بوجود أجل مسمى لوجودها العسكري في العراق، وعجزها المماثل عن تحقيق تقدم ملموس في مسار العملية السياسية الجارية في العراق والحديث عن فشل محاولات اخراجها من عنق الزجاجة رغم كل التصريحات التي تتحدث عن عكس ذلك، وتفاقم أزمة الامن المفقود في البلاد وتدهور الأحوال المعيشية لغالبية أبناء الشعب العراقي بسبب نقص الخدمات المقدمة لهم في كل المجالات وتزايد أعداد المهجرين داخل العراق والمهاجرين خارجه لتصبح أكبر كارثة نزوح انساني تشهدها المعمورة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا الحالي.

ان مظاهر الفشل المذكورة صارت لدى البعض في الولايات المتحدة الامريكية بمثابة النصر الذي تم هدره في العراق على يد الادارة الأمريكية الحالية ودفعت بهؤلاء الى المطالبة بالتفكير الجدي للانسحاب من العراق قبل أن يتحول هذا الوجود الى أزمة نفسية وسياسية واستراتيجية أمريكية تضاف الى تلك التي مر بها الشعب الأمريكي بعد تجربة الحرب المريرة في فيتنام وهذا ما يدعو اليه الديمقراطيين في الوقت الحالي ويجعلون منه أساس تنافسهم مع الجمهوريين في سباق الرئاسة والفوز بقعد الرئيس المرتقب للبيت الأبيض.

في الوقت نفسه يصر الجمهوريون على البقاء في العراق ويقدمون بالمقابل حججهم التي تستعرض متطلبات الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين والتي لا يمكن التفاوض بشأنها فضلا عن الاشارة الى ما يعنيه الانسحاب من العراق بشكل نهائي من مخاطر جمة على تلك المتطلبات وعلى وضع الولايات المتحدة الامريكية نفسها كقوة عظمى في العالم وربما في مرحلة ليست بعيدة اختلال الثقة بالقدرة على حماية الأمن القومي الأمريكي في مواجهة خصوم تمكنوا من قهر ارادتها في المناطق الاقليمية

(*) مدرس- قسم الدراسات الاستراتيجية-مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

وسيواصلون المهمة في تعقب الولايات المتحدة الامركية في عقر دارها على حد تعبير الرئيس الامريكي جورج بوش.

هذا الى جانب تلك المشاهد المرعبة التي تقدمها مؤسسات صناعة الفكر والقرار في الولايات المتحدة الامريكية بخصوص الحال التي سيكون عليها العراق في حال الانسحاب منه خصوصا ما يتعلق منها بالحرب الأهلية التي ستفتك بالملايين من المواطنيين وشرذمة الجغرافية العراقية بين مناطق نفوذ يسيطر عليها لاعبون داخليون وخارجيون ومن ثم استقطاب دول الجوار الاقليمي وزجها في لعبة المواجهة على الأرض العراقية لتكون تلك الصورة بمثابة أبواب جهنم على الأرض على حد تعبير الكاتب الأمريكي الشهير ناعوم تشومسكي في وصفه للفوضى التي تنتظر المنطقة بسبب السياسة الأمريكية التي ترتكز الى القوة في تعاملها مع قضايا منطقة الشرق الأوسط وعجزها عن ضبط ايقاع تلك اللعبة الخطرة في مراحل لاحقة كما هو حاصل في العراق.

وبسبب أهمية الموضوع محليا واقليما ودوليا فقد تم تخصيص هذا البحث لمناقشة أسباب الوجود العسكري الامريكي في العراق ومن ثم احتمالات بقائه هناك أو الانسحاب منه عاجلا أو آجلا والنتائج المترتبة على كلا الخيارين في حال تبني أي منهما كقرار نهائي للمستقبل.

وقد تم تقسيم البحث الى أربعة محاور أساسية هي:

أولا- المشكلات التي يثيرها الوجود العسكري الأمريكي في العراق على المستويات المحلية والأقليمية والدولية.

ثانيا- انعكاسات التواجد العسكري الأمريكي في العراق على الامن الاقليمي.

ثالثا-احتمالات الانسحاب الامريكي من العراق.

رابعا- النتائج المترتبة على الانسحاب الامريكي من العراق على كافة المستويات.

المحور الأول- المشكلات التي يثيرها الوجود العسكري الامريكي في العراق على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

لقد خلق التدخل الأمريكي العسكري في العراق واقعا امنيا خطيرا بأدنى عبارات التوصيف تلطيفا للخواطر،وهذا الواقع الخطير يتجسد في الجوانب الآتية:

أولا- فراغ القوة الذي عاشته البلاد اثر قرارات سلطة الحاكم المدني الامريكي بول بريمر بحل الجيش العراقي السابق والاجهزة الامنية الأمر الذي شجع على البحث عن بدائل محلية لقوة الدولة تقوم على أسس مختلفة طائفية او دينية أو عرقية أو قبلية أو حتى شخصية،وقد أصبح لهذه البدائل رموزها ومريديها وكياناتها التي تضاهي كيان الدولة وقوته وجعل الاخير رهينا لديها ولمشيئتها ربما لمدى غير معروف طالما أن الحل أصبح بيد هذه القوى وليس بيد مؤسسة أخرى أساسية ومركزية اسمها الدولة.

ويعرف الجميع في العراق أن البعض صار يتحدث(أمنيا أو سياسيا أو اجتماعيا) من منطلق الدعم الذي يتلقاه من أحدى هذه البدائل في مواجهة الآخرين من أبناء جلدته ووطنه وعلى حساب حقوقهم ومكتسباتهم،والمشكلة أن استمرار هذه الظاهرة دون وجود حلول حقيقية لها يمكن أن يحول المعارضين لها ولدورها في الحياة السياسية والاجتماعية الى مقلدين لها ولو من موقع الرضا بالأمر الواقع طالما أنه أصبح قاعدة لا يمكن تجاوزها

ببديل قادر على فرض سلطته وتحصيل عنصر الطاعة لتلك السلطة عبر احتكار وسيلة القسر التي تمارسها بموجب القانون ،وفي ظل هذه الحال فنحن أقرب الى حالة الطبيعة تماما كما وصفها آبائها الأوائل ابتداء بتوماس هوبز وانتهاء بهنري كيسنجر... وهي حالة يقول عنها منظروها أنها حرب الجميع ضد الجميع.. ومن يستطيع أن يقول غير هذا الشيئ عن الحال الذي عاشته البلاد طيلة عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ، ومن يستطيع أن يقدم ضمانا من أي نوع كان للعراقيين بعدم عودة تلك الأيام السوداء مرة اخرى أو حتى أسوء منها لا سامح الله[١].

ثانيا- لقد شكل الواقع المذكور في أعلاه البيئة الحاضنة لولادة المليشيات المسلحة بالاضافة الى ماكان موجودا منها خارج حدود العراق قبل عام ٢٠٠٣ لتكون علامة فارقة في هيكل القوة العراقي المعاصر والتي لا يقل عددها عن ١١ مليشيا مسلحة وفقا لما أورده قرار رقم ٩ الصادر عن سلطة الحاكم المدني الامريكي بول بريمر والذي طالب بحل تلك المليشيات دون استثناء،هذا اذا ما استثنينا المليشيات التي ولدت بعد هذا القرار لأسباب مختلفة وبقيادات جديدة الأمر الذي جعل العراق ووفقا للتقارير الدولية وباعتراف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان أكثر الاماكن خطورة في العالم وفي حال تنازع الجميع في الداخل والخارج على تسميتها في حين لم يتردد الامين العام السابق نفسه بالقول :عندما كان هناك قتال في لبنان سميناه حربا أهلية ذلك في عام ١٩٧٥ الى نهاية الثمانينات....ان مايحدث في العراق الأن هو أسوء بكثير من الحرب الأهلية[٢].

وكانت النتيجة مئات ألآف القتلى والجرحى من المدنيين العزل وجيوشا من الأرامل قدرتها بعض المصادر بمليون أرملة وجيوش اخرى من اليتامى قدرتها ذات المصادر بأربعة ملايين يتيم عراقي وأعدادا كارثية من المهجرين داخل العراق والمهاجرين خارجه قدرتها المفوضيات السامية للاجئين والمنظمات الانسانية الاخرى بأكثر من أربعة ملايين عراقي موزعين على محافظات القطر المختلفة وعلى بلدان الجوار المختلفة العربية وغير العربية منها[٣].

لقد ترك هذا العامل أثره ليس فقط فيما ورد في أعلاه وانما في تقسيم العراق والمدن العراقية على أسس مشابهة للتقسيم المليشياوي القائم على الأرض وتفكيك عرى التواصل بين أبناء الوطن الواحد واجزاء الوطن الموحد عبر تاريخه الطويل وقد أسهم هذا التقسيم في تدعيم تلك الرؤى التي تنادي بتقسيم العراق الى مناطق ذات خصوصية طائفية وعرقية متباينة، وفي هذا الاطار كتب نعوم ليفي مقالاً نشرته صحيفة لوس أنجلوس تايمز

---

[١] **يؤكد الدكتور عبد الحسين شعبان بأن حل الدولة العراقية كان خطأ جسيما وخطيئة استراتيجية دفعت بالناس الى الاحتماء بالهويات الطائفية أو الأثنية أو العشائرية أو المناطقية على حساب الهوية الوطنية الجامعه.. انظر د.عبد الحسين شعبان،الحرب الأهلية،هل يصبح الأمر الواقع واقعا،في كتاب احتمالات الحرب الأهلية في العراق-تساؤلات ورؤى متبادلة،المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٧،ص٤٢.**

[٢] **الدكتور فرج الآلوسي،الحرب الأهلية- تجارب معاصرة-في كتاب احتمالات الحرب الأهلية في العراق-تساؤلات ورؤى متبادلة- المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٧،ص٢٧.**

[٣] **انظر التقرير الخاص ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للمدة من ١/نيسان ولغاية ٣٠/حزيران/٢٠٠٧ UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 1/April- 30/jon 2007.**
أيضا تقرير كرايسز كروب رقم ٦٧ حول الشرق الأوسط الصادر في ٢٥ حزيران يونيو ٢٠٠٧ ،ص٢- ص٢٤.

تحت عنوان "مجلس الشيوخ يعتمد سياسة لخلق عراق على الطراز البلقاني"قائلا.. على الرغم من كونه رمزياً، فإن مشروع القانون غير الملزم بتشكيل حكومة لا مركزية مقسمة بين الأكراد والسنة والشيعة يلقى تأييداً قوياً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة"، مؤكدا أنه وفي نفس الوقت الذي يحتدم فيه السجال الدائر في الولايات المتحدة حول كيفية وتوقيت سحب القوات الأمريكية من العراق، فقد صادق فيه مجلس الشيوخ على بيان سياسي رمزي يتبنى تقسيم العراق لا مركزياً إلى مناطق شبه مستقلة. ويقول ليفي إن مشروع القانون غير الملزم الذي تقدم به السيناتور جوزيف بايدن- الذي يؤيد ما يسمى بالنظام الفيدرالي للحكم في العراق- فاز بنسبة واسعة من تأييد الحزبين له، ومرر بسهولة، بنسبة ٧٥ إلى ٢٣. وضم المؤيدون له ٢٦ جمهورياً و٤٧ ديمقراطياً واثنين من المستقلين. ويذكر ليفي أن نفس المقترح الذي تقدم به بايدن سبق رفضه قبل أكثر من عام ونصف العام من قبل إدارة بوش والكونغرس بحجة أنه يمثل وصفة غير مسؤولة وغير قابلة للتطبيق لتفتيت العراق إلى حطام مبعثرة. لكن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي تعثرت في جهودها لتوحيد الجماعات الدينية والعرقية المتناحرة في العراق، ومن ثم عاودت فكرة تقسيم العراق لا مركزياً فيما بين الأكراد والسنة والشيعة الظهور إلى السطح في لباس جديد. ويورد ليفي أن تعديل بايدن على فاتورة تفويض الدفاع لسنة ٢٠٠٨ يخلص إلى أنه "يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل بجهد على دعم تسوية سياسية في العراق استناداً إلى أحكام الدستور التي تنشئ نظاماً فيدرالياً للحكم وتسمح بإنشاء المناطق الفيدرالية، طبقاً لأماني الشعب العراقي وقادته[1]."

ويؤكد جاكسون ديل في النيويورك تايمز بأن التقسيم اللين يجري على قدم وساق في العراق وان لم يكن وفق ما تم التخطيط له في واشنطن من حيث الجدول الزمني مضيفا بأن ذلك يمثل أنباء سارة للسيناتور "جون بايدن "وغيره من "الديمقراطيين" الذين كانوا يدفعون باتجاه خيار "التقسيم الليِّن" في العراق، إلا أن أحداث العام الماضي أظهرت مرة أخرى، أن العراقيين لن يستجيبوا للخطوط العامة، والجداول الزمنية، التي يتم وضعها في واشنطن أو الأمم المتحدة، وأنهم سيتحركون بدلاً من ذلك ببطء، وبصعوبة بالغة باتجاه بلورة نظام سياسي جديد وفقاً لجدولهم الزمني الخاص. وأعتقد أنهم سيتمكنون من ذلك[2].

ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى مفصلة العملية السياسية الجارية على ذات الأسس العرقية والمذهبية والدينية حتى أصغر التفاصيل فيها ومن ثم تشكيل هرم النظام السياسي الحديث(ان صح تسميته بالنظام) بطريقة مماثلة و في ميادينها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية على نحو يؤسس لولادة توازنات قلقة في المستقبل يتحكم ببقائها واستمراريتها طرف يسمى بحامل ميزان التوازن تكون له القدرة على ضمان استمرارية المعادلة السياسية والدستورية القائمة أو نسفها مستقبلا واعادة تشكيلها من جديد طبقا للمصالح ودرجة تمثيلها في هذه المعادلة.

---

[1] **http://www.latimes.com/news/nationworld/iraq/complete/la-na warvote27sep27,1,2195240,print.story**

[2] **http://www.nytimes.com/2007/09/21/opinion/21kaplan.html?n=Top/Opinion/Editorials%20and%20Op-Ed/Op-Ed/Contributors&pagewanted=print**

ثالثا- تنامي ظاهرة ولادة الفصائل المسلحة التي تتبنى منطق العمل العسكري الذي يستهدف الوجود العسكري الأمريكي في مختلف أرجاء العراق ليصل عدد المعلن عنها فقط وبموجب بياناتها الرسمية والتي شكلت فيما بينها جبهات موحدة للعمل الى أكثر من ٤٣ فصيلا مسلحا وهذا يعني- الى جانب الكيانات المسلحة الاخرى التي سبق الاشارة اليها في البند أولا من هذه الورقة- تحول العراق الى أكبر ميدان للتدريب العسكري في العالم وأضخم ترسانة للسلاح المتداول بين الأفراد والجماعات المسلحة في التاريخ المعاصر ومن شأن ذلك أن يقلص فرص التفاؤل بوجود حلول حقيقية لحالة العسكرة والتسلح في البلاد وخلق مجالات امتصاص أسبابها وبدائل توجيه مكوناتها لاحتواء أثارها على المدى القصير أو البعيد.

رابعا:-غياب القدرة على بناء مؤسسة عسكرية جديدة لها عقيدتها واستراتيجيتها التي تنبثق عنها والتي تحدد سياقات العمل على مستوى التكتيك والسوق العام من ناحية وتحدد طبيعة القوة التي تتجهز بها على مستوى الدفاع او الهجوم من ناحية ثانية، وهذه معضلة كبيرة خصوصا في ظل عدم القدرة على فك الارتباط بين الحاجة الى وجود مثل هذه المؤسسة عراقيا وبين المخاوف الأمريكية الطبيعية من وجود قوتين عسكريتين تتقاسمان التواجد على أرض واحدة أو الرغبة الامريكية في الاحتفاظ بالتفوق الميداني كقوة ضاربة عند الحاجة حتى عند انسحابها الى خطوط خلفية او قواعد عسكرية دائمة لا يمكن لأي قوة محلية اخرى حتى لو كانت رسمية أن تؤدي مهامها في الزمان والمكان المحددين.

ان الموجود الحالي في قوى الشرطة الوطنية والذي قدرته المصادر الحكومية بأكثر من ٤٥٠،٠٠٠ شرطي والموجود الفعلي في قوات الجيش العراقي وفقا لذات التقديرات بأكثر من ٢٥٠،٠٠٠ مقاتل لا يعني بتاتا حلولا علمية وعملية لمشكلة الغياب المؤسف للمؤسسة العسكرية العراقية خصوصا وان هناك شكاوي من سلطات محلية مختلفة وفي مناسبات عدة بأن هذه القوى لا تأتمر بأمرها وانما بأوامر قوى وسلطات بعضها لايشكل حتى جزءا من الدولة العراقية .هذا فضلا عن أن استمرار التوسع في اعداد هذه القوات في كلا المؤسستين سيعيد تاريخا مريرا من الجيوش المليونية التي تصيب كبد الاقتصاد الوطني في الصميم وتاكل موجوداته المتأتية أصلا من اقتصاد تم تدمير مندرجاته ليعود أعرجا يتعكز على ساق واحدة تمثلها عائدات النفط لاغير وسيتكرس الدين الوطني للخارج(بعد تصفية السابق منها) و لكن لأطراف جديدة ومؤسسات جديدة وعلى أسس جديدة أشد تكبيلا للقرار الوطني من أي مرحلة مضت.

خامسا:-هناك مشاكل ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية في الوقت الحاضر ولكن تكاليفها المستقبلية توصف بأنها ذات طبيعة أمنية وسياسية خطيرة كما هو الحال مع تزايد اعداد العاطلين عن العمل وارتفاع معدلات الفقر والبؤس بين أبناء الشعب العراقي وارتفاع تكاليف المعيشة دون سقف محددة للحمايةالوطنية الأمر الذي سيدفع بالمزيد من المحبطين الى دائرة التوتر السياسي والعنف المسلح في المستقبل القريب وليس البعيد منه على وجه التحديد وسيمنح الجماعات المسلحة أيا كان توصيفها زخما نفسيا ودعائيا كبيرا لكسب معركة الولاء بين هؤلاء المعدمين والمحبطين وستواجه

البلاد في مستقبلها أجيالا من الأسر المفككة الحلقات نتيجة غياب الراعي والموجه والعاهل الطبيعي سواء كان الاب أو الام أو الاخ الكبير الذي التهمته سيوف الطائفية وجنون القتل الجماعي الذي اطاح بالبلاد خلال السنوات الماضية، وهذه الأسر المفككة والأجيال اليتيمة ستتحول في غالبها الى مصادر للتوتر والتطرف بأشكاله المختلفة خصوصا في المجال السياسي والامني مع غياب الوعي الوطني بهذه المشكلة وضرورات ايجاد الحلول الوافية لها.

ان التوترات العرقية والطائفية التي شهدتها البلاد خلال العامين الماضيين قد لا تقارن نتائجها بما سينجم عن وجود أجيال وطوابير من اليتامى والأرامل والعاطلين عن العمل والجياع والمهجرين والمهاجرين في مستقبل البلاد.

لقد لخص المعهد الأمريكي للسلام في تقرير له صدر في أواخر شهر أيلول عام ٢٠٠٧ الوضع العام في العراق بالآتي:

١. الحرب على العراق دامت أكثر من اربعة سنوات وتطلبت من الامكانيات أكبر مما كان متوقعا لها فالاهداف الطويلة الامد مازالت بعيدة الادراك ،وتكلفة الوصول الى تلك الأهداف لاتزال عالية.
٢. وبالرغم من التحسن الامني الحاصل ، إلا ان هناك شللا في الوضع السياسي العام ، وبالرغم من وجود تحالف اميركي مع العشائر السنية في بعض مناطق بغداد والانبار أدى الى تحسن الامن في تلك المناطق ، إلا ان الارهابيين اجبروا على الفرار الى محيط بغداد لمواصلة تنفيذ أعمالهم الشنيعة ضد المدنيين العراقيين بالدرجة الاساس . وبالرغم من توقف بعض المليشيات الشيعية عن مواجهة القوات الاميركية ، الا ان العنف الشيعي الشيعي أندلع في البصرة وأماكن اخرى في الجنوب العراقي .
٣. الحالة في العراق تبقى غير مستقرة بالرغم من فتح باب المصالحة السياسية في العراق ، فالسياسيون في العراق غير قادرين على استغلال الفرصة من اندفاع القوات الاميركي ، وعلى الرغم من وجود تقدم في لجنة مراجعة الدستور ، الا انها لم يصادق عليها في مجلس النواب العراقي .
٤. المليشيات والمتمردين مازالوا اكثر قوة من المؤسسات المدنية العراقية ، حيث يسيطرون على المناطق من خلال تقسيمها طائفيا وعرقيا .

وأعداد السكان المهجرين داخل العراق مازالت في ارتفاع مستمر والقوات الاميركية مازال مطلوبا وجودها في العديد من المناطق[١].

ان استمرار مظاهر الفشل السياسي وتفاقم العنف المسلح في العراق مع تردي مستوى معيشة المواطن العراقي والعجز عن اعادة بناء مؤسسة الدولة لتكون الاطار الجامع لكل النشاطات العامة وعدم وجود سياسات أو خطط بديلة للعمل والاصلاح يقود الى نتائج وخيمة على مستوى الأمن في العراق بالمعنى الشامل للمفهوم وربما سيقود في نهاية

[١] **Daniel Srwire,Iraq-Ghanging Time- United States Institute of peace, September,2007.**

لمزيد من التفاصيل بخصوص الانتقادات الامريكية للفشل السياسي في العراق انظر المقال الذي كتبه هاورد لا فرانكي في صحيفة الكرستيان ساينس مونيتر في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٠.

المطاف الى تفتيت الكيان العراقي وهذه مخاوف عراقية وحتى أمريكية منصفة في بعض الأحيان عندما تنظر الى سوء ادارة الملف العراقي من الجانب الامريكي ومثله على المستوى العراقي ،في حين يراها البعض الآخر فرصة مواتية للتبشير بزوال الدولة العراقية من الوجود كما هو الحال في المقال الذي كتبه ريتشارد كوهين بعنوان(حتميات القدر العراقي) مؤكد فيه على ....أن الدول تأتي وتزول عبر التاريخ وقد آن الآوان لكي يذهب العراق الى غير رجعة!![1].

المحور الثاني:- انعكاسات التواجد العسكري الأمريكي في العراق على الأمن الاقليمي.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلالها للعراق التواجد في قلب دائرة التغيير المفترضة في منطقة الشرق الأوسط ومنحتها جيبولتيكا العراق حرية حركة دائرية ٣٦٠ درجة وفي كل الاتجاهات، وكانت الغاية تتمثل في الانفتاح الاستراتيجي على دول الجوار العراقي كحلقة أولى للتغيير وحائط الصد الخلفي لها في مرحلة لاحقة في اطار عملية واسعة للتفكيك واعادة التركيب للخارطة الجيوسياسية للمنطقة[2].

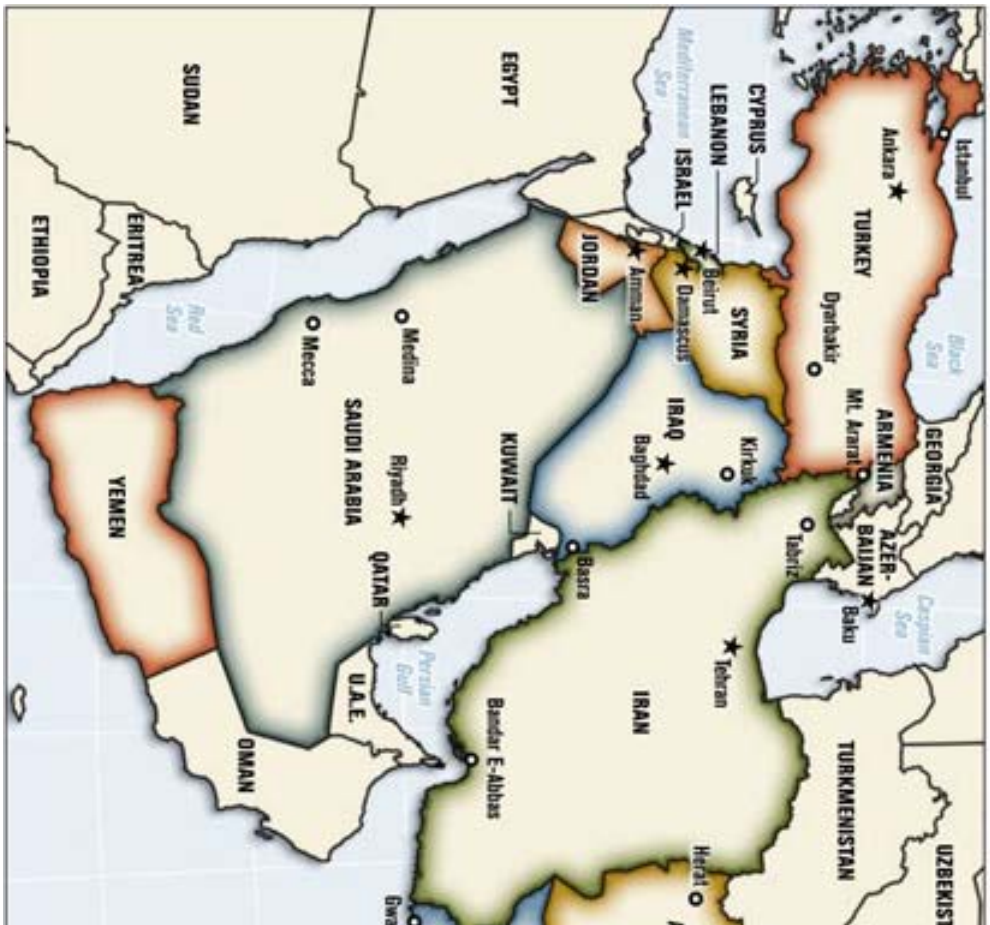

TURKEY
ARMENIA

نشرت هاتين الخارطتين في دراسة لمجلة القوة العسكرية الامريكية بعنوان – حدود الدم- في تموز عام ٢٠٠٦ ونشرتها صحيفة الوطن في نفس الوقت على الموقع الآتي.
http//www.watan.com/modules,php?op=modload&name.

وقد نظمت دول الجوار فعلها لاغلاق دائرة الفعل الامريكي في العراق على اصحابها فكان انغماسها مكثفا في الأزمة العراقية سياسيا وامنيا الى الحد الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية تفكر في ادارة جديدة للأزمة العراقية عبر الضرب على الأطراف لتامين القلب الذي تتواجد فيه وبالنتيجة هي استراتيجية تنطوي على جانب كبير من الهجوم فأشغلت الجانب الايراني بالملف النووي وستتخذ منه بابا لتامين التنازلات الايرانية في العراق مقابل تخفيف الضغط الدولي عليها أو العكس صحيح وصولا الى الخيار العسكري كخيار أخير في حين أشغلت السوريين بالملفين اللبناني وملف حقوق الانسان على المستوى الداخلي وتفكيك ترابطات السياسة السورية عبر التلويح بخيار تحرير سوريا اسوة بالذي جرى في العراق وعبر أدوات سورية جاهزة للخدمة في حينها، وتحدثت

المصادر عن قنوات خلفية للحوار السوري الأمريكي لتسوية المشاكل العالقة في ميادينها المختلفة اللبنانية العراقية الفلسطينية وحوارات اخرى ايرانية أمريكية بوساطة حكومية عراقية لاغراض مماثلة[1].

ان هذا الحراك يجري كله على أساس ما تستشعره بلدان المنطقة من مخاطر على امنها القومي أزاء استمرار الوجود العسكري الامريكي على حدودها المشتركة مع العراق وقراءتها لمستقبل الحركة الاستراتيجية الامريكية في المنطقة عموما وتجاه بقايا اطراف ماكان يعرف سابقا بمحور الشر الذي توسع فيما بعد ليتحول الى فيدرالية الأرهاب التي تضم أفرادا ومنظمات ودولا مهمة في منطقة الشرق الأوسط.

ان نجاح مساعي الحوار قد تفضي الى نتائج ايجابية على مستوى الأمن في العراق وكذلك على المستوى الاقليمي وسوف يكون لفشل هذه المساعي في الالتقاء حول نقاط وسطى للتفاهم بين هذه الاطراف أثارها الخطيرة على أمن العراق والمنطقة عموما مع الأخذ بنظر الاعتبار اصرار الولايات المتحدة الامريكية على البقاء في العراق وهو أمر مرجح وتلويحها باستخدام القوة كخيار نهائي في مواجهة الأطراف الاقليمية التي تهدد وجودها ومصالحها في العراق الذي تسميه اصطلاحا بتهديد أمن واستقرار العراق.

ان خيارا كهذا قد يجعل من الشرق الأوسط فعلا قطعة من الجحيم على الأرض على حد تعبير الكاتب الامريكي نعوم تشومسكي ويزيد من مساحات الدمار الموجودة في جغرافية العراق حاليا لتشمل معظم بلدان المنطقة ،ومن يستطيع حينها ان يتكهن بما سيجري أو بالنتائج المترتبة على هذه الحال ولو في أدنى المستويات[2].

أن استمرار الوضع الحالي في العراق قد يجعل منه ثقبا أسود يجر اليه من بلدان المنطقة الاقرب في التفاعل مع أزمته فالأقرب اليها من دول الدعم والاسناد القريب والبعيد حتى يذهب البعض الى توقع مشاهد لا تقل تشاؤما عن تلك التي تبشر بحرب عالمية جديدة أسبابها تكمن في قلب المنطقة عموما والعراق بشكل خاص[3].

وقد تكون هذه المشاهد عناصر مؤثرة في سعي العديد من دول الجوار العراقي وغيرها من خارج الاقليم الى تقديم أشكال مختلفة من العون للوجود الامريكي في العراق

---

[1] **بخصوص القنوات الخلفية للحوار السوري الايراني انظر التقرير الذي أوردته نشرة المحرر العربي بعنوان- سورية عرضت على واشنطن صفقة بالتقسيط المريح- في عددها بالرقم ٥٤٨ الصادر في ٦-١٢آيار/ مايو٢٠٠٦ ،ص٨.**

مع الاشارة الى الحوار الذي يدور في هذا الاطار علنا بزيارات منتظمة يقوم بها أعضاء الكونغرس الامريكي الى سوريا فضلا عن اللقاءات التي تدعو اليها الحكومة العراقية بشكل منتظم بين الجانبين الأمريكي والايراني في بغداد لتسوية المشاكل العالقة بين البلدين خصوص في الموضوع العراقي.

[2] **ورد هذا الوصف في لقاء للكاتب ناعوم تشومسكي مع نشرة المحرر العربي نشر في عددها بالرقم ٥٤٨ الصادر في ٦-١٢ آيار/ مايو ٢٠٠٦ ص٥.**

[3] **قد نتفق مع الكتابات التي تجعل من العراق ثقبا أسود يبتلع الدول المجاورة له بسبب انشغاله بالمشكلة العراقية ولكننا لا نتفق في أسباب هذا الانجذاب الذي نعتقد بانه لأسباب مختلفة لا تقتصر فقط على العامل الطائفي الذي يدفع البلدان العربية باتجاه نصرة أهل السنة في العراق في مواجهة الآخرين ويدفع بالايرانيين الى نصرة الشيعة العراقيين في مواجهة أبناء وطنهم وهكذا دواليك حسبما درجت عليه معظم الكتابات في الصحف الأمريكية ودوائر التفكير وصنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية ومن ذلك التحليل المفصل لهذه الفكرة كما ورد في كتاب وزيرة الخارجية الامريكية في ادارة الرئيس بيل كلينتون مادلين .ك. أولبرايت،الجبروت والجبار تأملات في السلطة والدين والشئون الدولية،ط١،ترجمة عمر الأيوبي ،بيروت، الدار العربية للعلوم –ناشرون- ٢٠٠٧ ،ص-ص ١٦٦-١٧٠.**

رغم اختلافها في تقييم التجربة الامريكية في العراق من أساسها خشية من وقوع ما لا تحمد عواقبه وعندها ستضطر الى دفع التكاليف أضعاف مضاعفة.

ومن هنا فقط نستطيع أن نفهم تحذيرات الحكومة المصرية ومسئولين خليجيين رفيعي المستوى وغيرهم من مغبة حصول انسحاب أمريكي مفاجئ من العراق يطيح بما تبقى من آمال معلقة على المستقبل يمكنها أن تجلب الامن والاستقرار للعراق والمنطقة معا.

فقد حذر وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط من مغبة المطالبة بسحب مبكر للقوات الامريكية من العراق قبل بناء جيش وطني لا يقوم على أسس طائفية. وقال في تصريح نشرته صحيفة "الجمهورية" يوم الخميس ٢٠٠٨/٢/٢٨"أنا مع الانسحاب القائم أولاً على توافر العناصر الرئيسة التي تؤمن الاستقرار لمستقبل العراق". وأضاف" ان هناك قوى عراقية تتربص ببعضها بعضاً".وشدد على ضرورة وجود "جيش عراقي وطني يخدم المصلحة العراقية أولاً وأخيراً ولا يخدم او يقوم على الطائفية" مشيرا الى ان هناك نحو ٤٠ ألف مسلح أجنبي بالعراق.وكشف ابو الغيط عن نية مصر ارسال "بعثة أمنية قريباً الى بغداد للتعرف إلى كل الجوانب الأمنية والتنظيمية والادارية الخاصة بكيفية عودة التواجد المصري الدبلوماسي الرسمي الى العراق". وقال ابو الغيط " ان مصر لديها النية المؤكدة في استئناف التمثيل الدبلوماسي مع العراق، ومن يتابع العمل المصري تجاه العراق لا يستطيع الزعم ان مصر تتفرج".وأوضح ان "هناك رغبة عراقية من جهات رسمية وغير رسمية تطالب مصر بالعودة النشطة للعب دور مؤثر، وكل جهة لديها اسبابها وخلفياتها ودوافعها في التواصل مع مصر وتشجيع مصر للتواجد على الساحة". إلا انه قال "لكن مصر لها اشارتها في مسألة استئناف تواجدها في العراق.. وهي تقوم على المصلحة المصرية أولاً"[١].

لقد خلق الوجود العسكري الامريكي في العراق سباقا جديدا للتسلح في المنطقة وباتجاهين متعاكسين:

الاتجاه الاول:- سعي مجموعة من الدول الى تعزيز مخزونها من السلاح وتطويره وتحديثه استعدادا للاحتمالات الأسوء التي قد تواجهها في المستقبل والتي تتمثل في اندلاع مواجهة عسكرية بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية بسبب خلافها حول التعامل مع الملف العراقي.

الاتجاه الثاني:-سعي مجموعة اخرى من الدول للتسلح المقابل كنوع من التحصين الذاتي في مواجهة مجموعة الطرف الاول من ناحية واستجابة لضغوط القوة العظمى بالشراكة في مواجهة تهديدات القوى الاقليمية المتمردة.

ومن الطبيعي أن تفشل كل المؤتمرات الاقليمية واللقاءات الثنائية في تهدئة الاوضاع الامنية في منطقة تتسلح الى مستويات قياسية أو تقديم ضمانات بتخلي هذه الاطراف عن نزعات الحرب والحرب المقابلة.

ومن ناحية اخرى خلق الوجود العسكري الامريكي واقعا أوسع من الانشطار الطائفي والعرقي ليشمل المنطقة برمتها في لبنان والعربية السعودية والكويت وحتى سوريا

[١] نص التصريح منشور على موقع صحيفة العراق الاليكترونية، السنة الثانية،العدد٤٨٦،الجمعة٢٠٠٨/٢/٢٩ .

ومصر الامر الذي أدخلها حتى هذه اللحظة في ميدانين للاختبار العسكري المحدود في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية وعبر حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة للتعرف على القوة أثناء حرب اسرائيل على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦، والعملية العسكرية التركية الواسعة في شمال العراق مطلع شهر شباط الماضي ٢٠٠٧ من ناحية وعرضها لمزيد من التفكك على الصعيد الوطني وبناء الهوية بشكل خطير من ناحية ثانية.

ان بنية دول المنطقة المفككة أصلا لن تستطيع الصمود أمام تحديات جديدة من نوع خطير كتحديات الطائفة والعرق وستعرض مشكلات الاندماج الوطني فيها الى منعطفات تاريخية تضربها في الصميم وتجعل كياناتها السياسية في اوضاع لا تحسد عليها في مواجهة انواع جديدة من التمزق الداخلي تغذيها في الغالب عناصر استمرار خارجية و يسميها البعض برياح التغيير التي تهب على المنطقة والتي تفرض على الجميع فتح نوافذ التكيف معها والأخذ بانساقها على كافة المستويات.

ومن يدري فقد يكون ذلك مقصودا أكثر من كونه نتائج عفوية لحرب احتلال العراق لأضعاف الأنظمة الشمولية التي يصنفها الغرب عموما والامريكيون خصوصا بأنها حاضنة الشر العالمي الجديد وفيدراليته العالمية ليسهل بالتالي الانقضاض عليها عسكريا دون جهد كبير.

ودوليا فان هناك من يشير الى التغييرات الكبيرة التي طالت الواقع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية قبل غيرها من الدول تأثرا بما يجري في العراق ومن قبله في أفغانستان والتي أسهمت في بلورة تيار من الرفض لسياسة امريكا في كلا البلدين وفي العالم اجمع وهو تيار بات يزداد اتساعا مع اتساع الانشغال العسكري الامريكي في الخارج دون نتائج ايجابية ملموسة على الأرض.. فالحروب الخارجية جعلت الولايات المتحدة الامريكية أقل أمنا مما مضى والتطرف الذي يستهدف أمريكا ومصالحها وحلفائها في العالم يتسع في جغرافيته مع الأيام والركود الاقتصادي الامريكي لا يجد علاجات ناجعة بسبب اقتصاد الحرب الذي تعيشه الولايات المتحدة الامريكية منذ مابعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والمشكلات الداخلية تصادرها الانشغالات الخارجية للبلاد، وفي المحصلة النهائية فان تضحيات الجنود الامريكان ذهبت عكس مقصدها الأساس حينما أصبحت صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم هي الاكثر مقتا وعدائية من جانب الآخرين الامر الذي استلزم تخصيصات اضافية من الميزانية ودور مباشر لوزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس في تدشين برامج متنوعة حول العالم لتحسين تلك الصورة أينما كانت،وأثار نزعة أمريكية للتغيير باتجاه انتخاب رئيس أمريكي أسود لمجرد أنه يرفع شعار التغيير والاهتمام بمشكلات الداخل الأمريكي والتفكير بالانسان الأمريكي العادي على حد تعبير الناخبين الديموقراطيين أكثر من هوسه بالسياسة الخارجية والحرب.

وأحدثت تلك الحروب والانتشار الأمريكي في مساحات لم تكن مقبولة في السابق - عندما كان التوازن في الرعب بين العملاقين يضع حدودا لكل منهما في حركته حول وداخل مناطق الصراع العالمي- أحدثت شرخا ليس بين أمريكا وروسيا الاتحادية باعتبارها الوريث الشرعي للعملاق السوفيتي السابق فحسب وانما بينها وبين حلفائها في البيت الأوربي والناتو معا الامر الذي تطلب دورا امريكيا على رأي البعض لاستبعاد الديغوليين

من سدة الحكم في فرنسا وملاحقة الشخصيات الفرنسية البارزة بتهم التعاطي المالي غير المشروع مع نظام صدام حسين ووصول شخصية مقربة من البيت الأبيض الى الأليزيه وهو الرئيس ساركوزي مع كل المشكلات السياسية والشخصية التي جلبها معه الى القصر الرئاسي، وكذلك ممارسة دور مماثل في ألمانيا لابعاد المستشار الألماني شرويدر والاشتراكيين عن الحكم بسبب موقفهم المتشدد من احتلال العراق وتسهيل وصول اليمين الألماني بزعامة أنجيلا ميركل الى السلطة وما تبعه من تغيير دراماتيكي للمواقف الألمانية من مجمل القضايا الرئيسة في العالم بما فيها قضايا التدخل العسكري الامريكي في العراق وأفغانستان وتقديم تعهدات قاطعة باستمرار الدعم الألماني للحليف الأمريكي في كافة المجالات.

وقد ترغم الولايات المتحدة الامريكية حلفائها في الناتو على المزيد من التنازلات والشراكة في الانشغالات العسكرية الامريكية في الخارج خصوصا اذا كان هناك تجارب جديدة لاستخدام القوة في ايران أو لبنان أو سوريا التي تعدها الولايات المتحدة الأمريكية أطرافا أساسية فيما بات يعرف بفدرالية الارهاب العالمي ، ولكن المشكلة تبقى قائمة بعدم تبلور نتائج ايجابية لمثل هذا النوع من التدخلات في الشئون الداخلية للدول الاخرى ورفض منطق القوة والحرب لارغام الآخرين على الخضوع في قرن الديمقراطية وعصر ما بعد الحداثة وكراهية المجتمعات الاوربية قيامها مرغمة بدور الداعم والممول للتوجهات الجديدة للاستراتيجية الأمريكية في العالم الامر الذي يسيئ الى صورتها ودورها الدولي ويعرضها للمشكلات الامنية والسياسية التي لا تريد مواجهتها في المستقبل.

ومن ثم وبغياب أفق محدد لانتهاء الحرب الأمريكية على الأرهاب في العالم والمشكلات التي تنتج عنها فقد يكون ممكنا توقع تباعد بين رؤى الجانبين لطبيعة الحلول التي ينبغي اللجوء اليها لحل المشكلات التي تواجه الطرفين وربما يتطور الامر مع استمرار هذه الحال الى انفصام علاقات التحالف غير المتكافئة على المدى الزمني الأبعد لكي تنأى القارة العجوز بنفسها عن هاوية التسلح والتسلح المضاد والحرب المفتوحة النهايات على العالم أجمع خصوصا وأنها صاحبة أرث مقيت في الشرق لا تريد استعادته او التفكير به من جديد ولو كان ذلك من باب الخضوع لارادة القوة الأعظم[1].

المحور الثالث – أحتمالات الانسحاب الامريكي من العراق-

هناك ثلاثة آراء تتنازع الصورة العامة في هذا الموضوع بالذات يمكن توصيفها على النحو الآتي..

الرأي الاول يذهب الى أن احتلال العراق لم يكن دافعه الأساس ما أعلن في حينه (وباعتراف كبار المسئولين في البيت الأبيض) القضاء على الدكتاتورية في العراق والبحث

[1] **وردت الكثير من هذه الحقائق المتعلقة بالتباين الحاصل في مواقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاوربيين عبر الأطلسي وبينها وبين العالمين العربي والاسلامي في التعامل مع موضوعة الديمقراطية ونشر الحرية في العالم وتعقب الارهاب الدولي للقضاء عليه في كتاب الجبروت والجبار، مصدر سبق ذكره ،ص١٨ وأيضا ص٢٤و٢٥.**

عن أسلحة الدمار الشامل التي كان يسعى النظام في العراق الى امتلاكها أو الكشف عن الصلات المفترضة بين هذا النظام وتنظيم القاعدة وانما كان تعبيرا جوهريا عن متطلبات الهيمنة للقوة العظمى الاولى في العالم في منطقة الشرق الاوسط والتي يمثل العراق قلبها ومركز الفعل والحركة فيها على كافة المستويات ومن ثم لا يمكن تصور او قبول فكرة تخلي الولايات المتحدة الامريكية عن العراق مهما كانت النتائج التي سيسفر عنها الاصرار على البقاء في هذا البلد لارتباط ذلك بحقيقة استمرار الدور المتفرد للولايات المتحدة الامريكية في العالم ونهاية الحلم الامريكي بشرق أوسط جديد يتكامل مع حركة المناطق الاقليمية الاخرى لتمثيل حقائق الهيمنة الجديدة في النظام العالمي القائم.

ومن هنا يذهب البعض في الولايات المتحدة الامريكية الى اعتبار الدعوة الى سحب القوات الامريكية من العراق بمثابة جهل عارم بحقائق الأمور وخيانة عظمى للأمة الامريكية ومصالحها القومية بل أن البعض لا يجد في ذلك سوى وصفة للهزيمة على حد تعبير السيناتور الامريكي جون ليبرمان أحد أبرز مؤيدي سياسة الرئيس بوش عندما صرح عام ٢٠٠٧ قائلا أن "الانسحاب من الحرب في العراق ليس سياسة معتمدة طويلة الأمد للأمن القومي للولايات المتحدة، والانسحاب من القتال وصفة للهزيمة"[١].

الرأي الثاني يذهب الى أن الولايات المتحدة الامريكية تواجه مصاعب لا يمكن تجاهلها في العراق ماديا ومعنويا نتجت عنها توترات اقليمية ودولية ومشكلات داخل البيت الامريكي نفسه خصوصا على المستوى الاقتصادي ومن ثم لا يمكن القطع باستعداد الولايات المتحدة الامريكية لتحمل تكاليف هذا التواجد الى مالانهاية ولكن ليس الى حدود الانسحاب منه بشكل نهائي وانما التفكير باهمية تصحيح الاختناقات الحاصلة في البلاد خصوصا على المستويين الامني والسياسي، وفي هذا الصدد يقول "ريتشارد لوجار"، وهو سيناتور "جمهوري" بارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي، "إن تكلفة وأخطار الاستمرار في المسار الحالي، تفوقان الفوائد المحتمل تحقيقها". وفي معرض دفاعه عن موقفه بضرورة وقف المسار الحالي في العراق والبحث عن سبل أخرى لتغييره، أورد السيناتور "لوجار" ثلاثة عوامل هي: ١-الانقسامات السياسية في العراق، ٢-الضغوط المتواصلة على الجيش الأميركي،٣- فضلاً عن إكراهات العملية السياسية في الولايات المتحدة.

فعلى الصعيد السياسي، عبر "لوجار" عن شكوكه في قدرة الطبقة السياسية العراقية على التوصل إلى اتفاق شامل، ومن الناحية العسكرية يرى السيناتور "الجمهوري" أن مواصلة نشر القوات الأميركية في الأحياء العراقية المضطربة يضر بالجيش، ولم يعد ممكناً الاستمرار في هكذا استراتيجية. أما فيما يتعلق بتأثير السياسة الأميركية الداخلية فقد دعا "لوجار" إلى البحث عن مقاربة جديدة يتفق عليها الحزبان وذلك قبل الدخول في حمى الانتخابات الرئاسية المقبلة[٢].

---

[١] **ليندا فيلدمان،الجمهوريون والدعوة الى تغيير المسار،صحيفة الكريستيان ساينز مونيتر٩/تشرين الأول/٢٠٠٧.**

[٢] **انظر أنثوني كوردسمن في مقاله حربان يمكن الفوز بهما في صحيفة الواشنطن بوست.....**
http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/02/22/AR2008022202176.html

الرأي الثالث .. يقطع هذا الرأي بحتمية الانهيار الأمريكي أمام جدية وضخامة المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة الامريكية في العراق وطبيعتها التراكمية التي تجعل من الاصرار على استمرار التواجد العسكري في العراق بمثابة اختيار طوعي للانتحار ومكابرة على الخطأ لا مبرر لها فالمقاومة المسلحة لا زالت تمتلك المبادرة وقوة الفعل رغم التحولات الهامة التي طرأت على علاقة القوات الأمريكية ببعض أطراف هذه المقاومة ونجاح هذه الاخيرة في تحجيم نفوذ القاعدة في العراق وربما تطهير مناطق كانت تعد حتى وقت قريب جدا معاقل أساسية له من هذا النفوذ كما حصل في مدن الرمادي والحزام الدائري للعاصمة بغداد وأجزاء مهمة من محافظتي صلاح الدين وكركوك.
والى جانب استمرار قوة المقاومة هناك مشكلة التطاحن السياسي بين الفرقاء السياسيين في العراق والتي نجم عنها زج البلاد في اتون حرب اهلية لا ينكر أن نيرانها قد خفتت الى حد بعيد لكن لا يمكن الاطمئنان الى انتهاء مفعولها بشكل كامل حتى هذه اللحظة، هذا فضلا عن القضايا الخلافية التي لم تجد حلا ناجعا بعد ومشاكل مضافة خلفتها ظروف الفشل السياسي والامني في البلاد طيلة الأعوام الماضية مع ما يمكن ذكره عن الفساد الاداري والمالي المرعب الذي وضع الدولة العراقية في المرتبة الاولى بين الأربعة الاكثر فشلا في العالم وكذلك الدور السلبي لدول الجوار في التعاطي مع الملف العراقي كلا حسب رؤيته ومصالحه وصراعاته مع الآخرين واستخدام الورقة العراقية من قبل جميع الأطراف في ادارة هذا الصراع.

وفي ظل ظرف مثل هذا فان حتمية الانسحاب الأمريكي من العراق ستبدو محصلة طبيعية للفشل العسكري والسياسي فيه وان طال الزمن المطلوب لاتخاذ مثل هذه الخطوة القاتلة.

ويتذكر البعض أن التفكير بقرار الانسحاب من فيتنام بدأ يطرح منذ مطلع عام ١٩٦٩ داخل أروقة مؤسسات صنع القرار الأمريكي لكن القرار المذكور لم يتخذ بشكل رسمي الا عام ١٩٧٤... فلم لا يكون الامر كذلك في العراق!!.
ومن الجدير بالذكر أن مثل هذا الرأي لا يقتصر على أطراف تقاتل الولايات المتحدة الامريكية أو تناصبها العداء فحسب وأنما هو رأي له أهميته داخل البيت الامريكي أيضا حينما صار النقاش والجدل السياسي في الكثير من الدوائر المتخصصة ووسائل الاعلام يتجاوز فكرة الانسحاب ذاتها باعتبارها أصبحت من المسلمات التي لا بد وأن يستجيب لها صناع القرار الأمريكي عاجلا أو آجلا بل أصبح موضوع المناقشة هناك ينصب على تحجيم وتطويق آثارها السلبية في الحياة وفي القوة الأمريكية بشكل عام أو التركيز على مرحلة ما بعد العراق[١].

وبالطبع فأن لكل رأي حججه وأسانيده وايمانه الحقيقي بما يطرحه غير أن هذا لايمنع من القول بأن السنة الحالية ٢٠٠٨ ونتائج الانتخابات الأمريكية القادمة وتأثيراتها

[١] انظر مقال حدود القوة للكاتب أندرو بوسيفيتش في صحيفة البوستن كلوب..
http://www.boston.com/bostonglobe/editorial_opinion/oped/articles/2008/02/24/the_plan_for_what_comes_after_iraq/

المختلفة في طريقة التعاطي الأمريكي مع المشكلات الخارجية وتطورات الاوضاع داخل العراق نفسه ستكون مؤشرات حاسمة لترجيح خيار على آخر في المستقبل القريب.

المحور الرابع- النتائج المترتبة على الانسحاب الامريكي من العراق على كافة المستويات.

وهنا يكمن الأمر كله خصوصا اذا ناقشنا الموضوع من زاوية تفكير اطراف الازمة العراقية بالنتائج المحتملة لهذا الانسحاب على مجمل الأوضاع في العراق والمنطقة معا.

على المستوى العراقي... يرى البعض بأن انسحابا أمريكيا من العراق سيشكل كارثة على البلاد بكل المقاييس، فمع حصول فراغ في القوة والحكم بشكل كامل ستدخل البلاد في حرب أهلية مروعة لا تماثلها حرب اخرى سابقة، ليس بسبب العراقيين انفسهم وانما بسبب كثافة الانغماس الاقليمي والدولي في الأزمة العراقية أولا، وتشابك المصالح وتضاربها على الأرض العراقية ثانيا، وبسبب الفواصل العرقية والمذهبية والسياسية التي أفرزتها المرحلة السابقة ثالثا، وذوبان الهوية العراقية في مواجهة طغيان الهوية الفئوية الاضيق رابعا، وتراجع الخطاب الوطني في مواجهة خطاب الطائفة والعرق والدين خامسا، وبسبب الخصوصيات التاريخية والقومية والدينية والجغرافية التي تشد الجميع الى العراق دون استثناء سادسا، وبسبب غياب مؤسسة الدولة وسلطة القانون وفقدان الأطر الحكومية التي تكفل فرض القانون(بافتراض وجوده) وتحصيل عنصر الطاعة والولاء له سابعا، وبسبب المشكلات النفسية والسياسية والاجتماعية التي تركتها تجربة السنوات القليلة الماضية في الشخصية العراقية ثامنا، وبسبب الطريقة السطحية التي تتعامل بها الطبقة السياسية العراقية مع الأزمة الخطيرة التي تمر بها البلاد تاسعا،واستمرار الجميع في لعبة اقصاء الأخرين وتهميش الخصوم وممارسة العمل السياسي بعقلية أحزاب وقوى المعارضة وليس قوى السلطة ومسئولياتها التاريخية والوطنية أزاء الشعب والوطن عاشرا.

ومن وجهة النظر الامريكية سيكون لهذه الحرب أثرها العميق في شرذمة الجغرافية العراقية ان لم يكن بشكل نهائي فعلى الأقل على أساس خضوع كل حيز منه لنفوذ قوة أو قوى اقليمية معينة تمارس هيمنتها عليه والدفاع عن ما تعتبره مصالح غير قابلة للمساس بها على أي نحو كان.

ولنستدل على ذلك بما جاء في تقرير صدر عن دراسة محاكاة أمريكية متخصصة في الأزمة العراقية جاء فيها[1]:

اذا انسحبت الوحدات القتالية الاميركية من العراق في المستقبل القريب ، فان ثلاثة تطورات من المحتمل ان تتكشف .الاغلبية الشيعية ستطرد السنة خارج المناطق المختلطة عرقيا الى اقليم الانبار في الغرب . جنوب العراق سوف يشتعل بحرب اهلية بين المجموعات الشيعية . وسيقوي الشمال الكردي حدوده ويستضيف الوجود الاميركي هناك . وباختصار ، فان العراق سيقسم فعليا الى ثلاثة شعوب منفصلة .

[1] **نفس المصدر أعلاه.**

ذلك ما تم التوصل اليه في ممارسات " للعبة الحرب " مؤخرا اجريت للجيش الاميركي من قبل الكولونيل المتقاعد في المارينز غاري اندرسون .والذي قال " لااعتقد بصدق بانها ستكون ايحائية ، ولكنها ستكون بشعة ". وكان اندرسون قد خدم سابقا في العراق .

وفي تأسيس لقضية استمرار الوجود العسكري الاميركي في العراق ، طرح الرئيس بوش تنبؤات صعبة الى حد بعيد ، مجادلا بان القاعدة اوايران او كلاهما سوف تسيطران على العراق " بعد انسحاب سريع " للقوات الاميركية .... القاعدة ، كما قال مؤخرا " سوف تكون قادرة على التجنيد بشكل افضل والحصول على المزيد من الاموال للقيام بتحقيق اهدافها بمهاجمة الولايات المتحدة على اراضيها .المعارضون للحرب في الكونغرس يجادلون بان كلام بوش حول القاعدة هي مخاوف منتفخة للمتاجرة بها ولم يكون أي شيء اسوأ من الوضع الحالي .

وبشكل متزايد ، فان النقاش في واشنطن حول متى يجب ان تنسحب القوات الاميركية يتوسط حول مالذي سيحدث حينما تنسحب هذه القوات . والجيش الاميركي مدرك بساحة المواجهة السياسية هذه ، يقوم بهدوء بالتحري عن السيناريوات حول تخفيض القوات الاميركية ، ودور الاداء الذي تمارسه ودراسة الحالات المثيلة تاريخيا . وهل ستعثر الحكومة العراقية على طريقها ، او هل سيقسم البلد عبر الخطوط الطائفية ؟ وهل ستسيطر القاعدة ؟ او ايران ؟هل سيتحسن الامن الاميركي او يتدهور ؟هل يعتمد الجواب حول متى وكيف وكم من القوات الاميركية تغادر العراق ؟

بعض الضباط العسكريين يدعون بانه بغظ النظر عن فيما اذا كان العراق سيتقسم او يخضع لسيطرة الفاعلين الخارجيين بعد الانسحاب الاميركي ، فان كارثة كبرى هي محتمة .وقال احد الضباط الذي عمل في العراق :" النقاشات المبردة التي اسمعها غالبا... هي انه سيحدث تصاعد في العنف حينما نغادر وسيجعل ذلك عدم الاستقرار – الحالي – مثل النزهة الكنسية ".

وبالرغم من كل شيء ،هناك فقط بعض التصورات عن الحرب العراقية الطويلة التي تجري الان في سنتها الخامسة ،او المعوقات على طول الطريق ، فليس هناك استنتاج محدد يؤخذ بنظر الاعتبار عقب انسحاب القوات . احد المسؤولين الكبار في الادارة الاميركية ضالع بشكل وثيق بالسياسة المتبعة في العراق ، يتصور حصول مذابح وحشية اذ ينحدر العراق الى الفوضى ولكنه يحذر بانه من المستحيل معرفة الحصيلة .وقال ذلك المسؤول:"نحن ذاهبون لكي نكون متواضعين جدا حول امكاناتنا التنبؤية".

في شهر نيسان من السنة الماضية ، الجيش ورئاسة الاركان المشتركة رعت لعبة حرب تسمى السعي للاتحاد ٢٠٠٧ في كلية الحرب العسكرية في بنسلفانيا .وافترضت تجزئة شبيه بالعراق ، كما قال احد اللاعبين وهو الكولونيل المتقاعد ريشارد سنريج ، مع انسحاب القوات الاميركية سريعا خارج العاصمة لاعادة الانتشار في اقصى الشمال وفي الجنوب .وقال المذكور :" نحن لدينا التزامات تجاه الاكراد والكويتيين ، وقد وفروا ايضا افضل المكامن الامنية والمستقرة التي نستيطع من خلالها الاستمرار ". اضاف " والى ذلك الوقت ، فان نهاية تقييمات اللعبة لم تكن مفضلة بشكل جيد بالنسبة للولايات المتحدة ".

والافتراضات العديد لانسحاب القوات الاميركية في وقت محدد – وترك المستشارين ووحدات الدعم – واستنتاج ان التقسيم سيحصل نتيجة لذلك . وقد تنبأت لعبة الحرب تلك ايضا بان ايران ستتدخل على جانب واحد في الحرب الاهلية الشيعية وستغطس في مستنقع جنوب العراق .

تي اكس هاميس احد الكولونيلات المتقاعدين في المارينز ، قال ان توسعا للوجود الايراني في العراق قد يؤدي الى زيادة التدخل من قبل العربية السعودية وبقية الدول السنية على الجانب الاخر .وقال هاميس :" اذا حدث ذلك ،فانا قلق من ان الايرانيون سيصلون الى استنتاج بان عليهم ان يفعلوا شيئا للتنافس مع السعودية ، وستكون استراتيجيتهم الافضل تحفيز التمرد بين الشيعة في السعودية "[١].

وفي لعبة حرب سرية اجريت في شهر كانون الاول في مكتب خاص قرب البنتاغون ، فان اكثر من ٢٠ مشتركا من الجيش والسي أي ايه ووزارة الخارجية والقطاع الخاص ، انفقوا ثلاثة ايام متفحصين مالذي سيحدث فيما اذا تم تطبيق توصيات لجنة دراسة العراق برئاسة بيكر – هاملتون .

احد الاسئلة يتضمن كيف ستتجاوب سورية وايران للامتداد الدبلوماسي الاميركي الذي اوصت به اللجنة المذكورة ، وقد استخلصت اللعبة بان ايران سيكون من الصعب استمالتها ، لان حكومتها المنقسمة عاجزة في الوفاء بوعودها .ولكن يمكن استمالة سورية من قبل الدبلوماسية الاميركية ولكن ذلك سيكون مرتبطا بالمساعدة خارج بغداد لتقليل الضغط الاميركي في لبنان .

في اسفل الخط ، كما قال احد المشاركين " هو شيء بارع كثيرا بما نرى " منذ ان بدأت ادارة بوش المباحثات المتقطعة مع دمشق وطهران : ليس هناك تطورات كثيرة ولا نتائج ملموسة ".

ووسط النقاش السياسي في واشنطن حول مغادرة القوات الاميركية للعراق ، فان القادة العسكريين الاميركيين على الارض يشددون على اهمية تطوير خطة حذرة وكاملة لسحب القوات . وبالرغم مما يقرره السياسيون يقول الجنرال بنجامين مكسون احد القادة الاميركيين في العراق من مقره في تكريت يوم الجمعة :" فالحاجة تدعو ان يكون حلا حسنا وهو لايمكن ان يكون استراتيجية مبنية على – حسنا نحن نحتاج للمغادرة – ".

التاريخ مفعم بنتائج الانسحابات السيئة .ومن بين الاكثر مأساوية ، كان الانسحاب البريطاني من افغانستان في ١٨٤٢ ،حينما ترك ١٦٥٠٠ جنديا ومدنيا ناشطا كابول متصورين ان لديهم مرورا امنا الى الهند ، وبعد اسبوعين ، وصل فقط اوروبي واحد الى جلال اباد قرب الحدود الافغانية الهندية .

انسحاب الاتحاد السوفييتي من افغانستان والذي بدأ في مايس ١٩٨٨ بعد عقد من الاحتلال اظهر الاخطاء الاخرى التي يمكن تجنبها . ومثل القوات الاميركية التي وصلت الى العراق في ٢٠٠٣ ، فان القوات السوفيتية في افغانستان كانت تقليدية بشكل شامل ، مثقلة بالعربات الثقيلة ، وحينما اعلنت موسكو عن خطتها بشكل صريح بالمغادرة ، فان

[١] كارين دو يونغ وتوماس ريكي ،استراتيجيات الخروج ،صحيفة الواشنطن بوست،العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧.

الوضع السياسي والامني تحلل بشكل اكثر سرعة عما سبق . وقال الميجر دانيال مورغن الذي درس تجربة الانسحاب السوفييتي من افغانستان ،" كان على الجيش السوفييتي حقيقة ان يقاتل في مناطق محددة " ناظرا بعينه الى ادراك الدروس بالنسبة للعراق :" وكموضوع للحقيقة ، فانهم كان عليهم ان يؤسسوا خطا للتموين خارج قندهار لان القتال كان سيئا جدا ".

مؤيدوا الحرب ومعارضوها في واشنطن لايتفقون على دروس التاريخ وتأثيرها على النفسية الاميركية : ويقول السيناتور جون ماكين احد محاربي فيتنام والمرشح الجمهوري للرئاسة :" الخروج الاميركي الاميركي من فيتنام ، رأيت فيه الاندحار العسكري ، ورأيت كم يستغرق طويلا الجيش المدحور ليشفى ".

ومن الملاحظ طبعا التركيز على البعد الدموي لهذا الانسحاب على أساس الصدام المسلح داخل العراق وبين مكوناته الأساسية بعد الانسحاب الامريكي منه وكأننا أمام خيار محدد لا بديل عنه للتواجد العسكري الأمريكي المباشر،وحتى في حال عدم التطرق الى مثل هذه التفاصيل المرعبة فان الحال في العراق لا يمكن التنبؤ به على نحو موثوق من وجهة النظر الامريكية على حد تعبير مايكل غيرسون حينما يؤكد بأنه ((لا يمكن لأحد أن يتنبأ على نحو موثوق بحصيلة انسحاب سريع، ولكن المؤشرات ليست جيدة. ويعتقد خبراء مثل فريد كاغان، من معهد «إنتربرايز» الأميركي، أن حربا أهلية شاملة ستؤدي الى تطهير طائفي هائل..... ويتوقع أن يموت مئات الآلاف أو أكثر،ويمكن أن تغرى القوى القريبة بالتدخل لصالح أطراف عراقية مختلفة، لتزيد من إمكانية أن يجري تصعيد الحرب الأهلية وتحويلها الى نزاع إقليمي))[1].

على المستوى الاقليمي: ان فراغ القوة والحكم سيجعل من العراق ثقبا أسود يبتلع ما حوله ولن يكون هناك خيار بديل أمام الجميع في المنطقة سوى الانخراط في صراع أو سباق الحصول على فرص أفضل لملأ هذا الفراغ باعتباره صراع وجود أكثر منه صراعا من اجل المصالح.

تي اكس هاميس احد الكولونيلات المتقاعدين في المارينز وأحد المشاركين في لعبة الحرب التي رعتها كلية الحرب الامريكية ، قال ان توسعا للوجود الايراني في العراق قد يؤدي الى زيادة التدخل من قبل العربية السعودية وبقية الدول السنية على الجانب الاخر .وقال هاميس :" اذا حدث ذلك ،فانا قلق من ان الايرانيون سيصلون الى استنتاج بان عليهم ان يفعلوا شيئا للتنافس مع السعودية ، وستكون استراتيجيتهم الافضل تحفيز التمرد بين الشيعة في السعودية "[2].

لقد تدخلت ايران في العراق الى الحد الذي جعلها شريكا في القوة على أرض العراق رغم القوة العسكرية الأمريكية الغالبة على الأرض وعلى نحو جعل الساسة والعسكريين الأمريكان داخل وخارج العراق كثيري الشكوى من حجم التدخل الأيراني في العراق.

---

[1] **مايكل غيرسون،انسحاب سريع من العراق... ماذا ستكون النتيجة،صحيفة الواشنطن بوست ،العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١.**

[2] **كارين دو يونغ وتوماس ريكي، مصدر سبق ذكره.**

وتدخلت تركيا عسكريا في شمال العراق رغم الوجود العسكري الامريكي فيه، في رسالة واضحة للجميع(داخل وحول العراق) بأنهم قادرين على التدخل في الوقت الذي يشاؤون وبالطريقة التي يفضلونها للحسم حتى وان كانت عسكرية الطابع وبغض طرف أمريكي لا يمكن تجاهله في هذا المجال.

وتؤكد الحكومات العراقية المتعاقبة على أدوار سورية وعربية مختلفة في زعزعة الامن العراقي بوسائل مختلفة من بينها الدعم المادي والسماح بارسال المتطوعين ونقل السلاح الى المسلحين فضلا عن الدعم المعنوي والروحي وسلاح المقاطعة للتطورات السياسية الجارية في العراق رغم الضغوط الامريكية لتعديل مسار العلاقات العراقية-العربية وتطبيعها بشكل سريع.

كل ذلك يجري والولايات المتحدة الامريكية لا تزال تحتفظ بوجودها العسكري ونفوذها السياسي في العراق فكيف الامر اذا انسحبت منه الآن أو في المستقبل على حد سواء.

ان مشهد الصراع المسلح على الأرض العراقية هو الأقرب الى الواقع من غيره في هذه الحال وستظهر هنا الحاجة الى السلاح الذي تم تخزينه طيلة السنوات الماضية وستتشكل تحالفات ومحاور عسكرية يمارس بعض أطرافها المهمة في جانبها العسكري في الميدان في حين يمارس أطرافها الاخرى دور التموين والتسهيل والمعونة في الميادين كافة لتحقيق ذات الأهداف التي لم يكن ممكنا الوصول اليها من خلال التواجد العسكري الامريكي المباشر في العراق.

ان انقسام بلدان المنطقة يبدو واضحا وجليا بين معسكرين تخللته ملامح طائفية وعرقية تجاوزت الجغرافية العراقية غير أن الضمن الوحيد لانخراط هذين المعسكرين في مواجهة مباشرة على الأرض العراقية هو انتظار النتائج النهائية لتجربة الوجود العسكري الأمريكي المباشر في العراق.

الخاتمة.....

من خلال ما تقدم يتضح أن الوجود العسكري الامريكي في حال بقائه في العراق أو خروجه منه أصبح يشكل خطرا جسيما على أمن واستقرار العراق والمنطقة معا وللاسباب التي شرحناها سابقا مع الأخذ بنظر الاعتبار امكانية تبدل الصورة وعودة العراق الى محيطه العربي والاقليمي والى المجتمع الدولي سليما معافى وتحوله الى ميدان مهم من ميادين الاشارة الى نجاح تجارب التدخل الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية كما هو الحال مع المانيا واليابان وكوريا الجنوبية شريطة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة شاملة لسياستها في العراق وادراك صعوبة وخطأ البناء على أسس هشة قوامها التجزئة والتفتيت والتذويب ونقل التجربة الامريكية في البناء السياسي والدستوري وتأسيس ثقافة الديموقراطية دون وجود مقومات هذا البناء ومتطلباته وادراك عمق الترابط المحلي والاقليمي بين العراق وبيئته في حساب الشكل النهائي لمستقبل هذا البلد مع الأخذ بنظر الاعتبار الالتفات الى تطويق نزعات الانفصال وانهاء وجود المليشيات المسلحة وعودة الحياة المدنية الى الشارع العراقي وتصحيح مسار العملية الدستورية ليصبح ممكنا بعد ذلك الانصراف الى سن القوانين التي تعيد الى الدولة هيبتها وتعطيها سلطتها التي توارثها الأفراد والمنظمات طيلة السنوات الخمسة الماضية.

ولن تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من عمل ذلك كله دون الاستعانة بالعراقيين أنفسهم للمساهمة في العملية وليس بمن تريد منهم أن يقوموا بذلك فحسب لأن المساعدة الحقيقية والفهم الحقيقي للمشاكل العراقية وطرق علاجها تأتي من العراقيين وليس غيرهم والا ستجد الولايات المتحدة وقواتها في العراق أنفسهم منشغلين بالتزامات محلية في مستوى التفاصيل في الوقت الذي يجب عليها الانتباه الى مشكلات بحجم المنطقة والعالم.

ان الولايات المتحدة الامريكية تجد نفسها أمام التزام دولي وأخلاقي ومحلي

أمريكي يفرض عليها النجاح في العراق وستقوم بكل ما يمكنها للوصل الى هذا الهدف قبل التفكير بخيار الانسحاب منه تحت تأثير العناصر المؤثرة التي تم الأشارة اليها في هذه الورقة.

وفي هذه الأيام نعتقد بأن الولايات الأمريكية تجد نفسها في مواجهة مستوى متماثل من الاحتمالات بالنسبة لبقائها في العراق أو خروجها منه وستكون خططها للعمل في المستقبل -القريب منه على وجه التخصيص- فرصة مناسبة لترجيح أحد الاحتمالين على نحو أكثر يقينية من ما سبق.